



اقتصاديات الانكماش دروس من اليابان

اليابان هي مختبر العالم لاستخلاص الدروس في مجال السياسات بشأن شيخوخة السكان وتناقص عددهم
جي هي هونغ وتود شنايدر

التاريخ الحديث، أن يتوقف تزايد عدد سكان العالم تقريبا
بنهاية هذا القرن، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض
معدلات الخصوبة العالمية.

والتاريخ الفريد لليابان من حيث السكان والخصوبة
والهجرة يجعلها نموذجا رائدا لهذا الاتجاه. فأتت شيخوخة
السكان وتقلص عددهم يبدو واضحا بالفعل في كل شيء
بداية من الأداء الاقتصادي والمالي إلى شكل المدن وأولويات
السياسات العامة (مثل الملاءة على المدى الطويل لتنظيم
التقاعد العامة، والرعاية الصحية، والرعاية طويلة الأجل).

التغير الديمغرافي تأثيرا جوهريا على
الاقتصاد العالمي - ولكن ليس بالطريقة
التي كنا نعتقدنا في يوم من الأيام.

فمنذ خمسة عقود فقط، كان بعض المراقبين يتوقعون
أن يكون عدد السكان كبيرا جدا وأن يجرد العالم من الموارد
بعد وقت قريب، مما يؤدي إلى مجاعة جماعية وانهايار
الاقتصاد العالمي ومجموعة من الاضطرابات الأخرى.
ولكن لم يتحقق سيناريو الهلاك الناجم عن الاكتناظ
السكاني. وعلى عكس ذلك، من المتوقع، لأول مرة في

يؤثر

ما الذي يجعل اليابان مختلفة؟

من ناحية، اليابان ليست وحدها التي تشهد هذه الاتجاهات الديمغرافية العامة. فباستعراض بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نجد أن العديد من البلدان تشهد انخفاضا في عدد السكان، ومن المرجح ازديادها في المستقبل. واليابان ليست وحدها كذلك — في المنطقة أو مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى — فيما يتعلق بانخفاض معدل الخصوبة، فهو أمر شائع عبر معظم بلدان مجموعة السبعة. وتشهد اليابان أيضا، شأنها شأن بلدان أخرى، تحسنا في الصحة ومتوسط العمر المتوقع. وهذا الاتجاه شائع عبر معظم الاقتصادات المتقدمة، وإن كان وضع اليابان بالتأكيد أفضل من المتوسط.

ولكن هذه ليست القصة كلها. فالخصائص الفريدة لليابان تبرز الاتجاهات الديمغرافية (وانعكاساتها الاقتصادية الكلية والمالية) أكثر منها في البلدان الأخرى:

- فترة طفرة المواليد بعد الحرب في اليابان كانت قصيرة؛ إذ استمرت حوالي ثلاث سنوات فقط، مقارنة بغيرها من البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة، حيث امتدت هذه الفترات من تسعة أعوام إلى عشرين عاما. وهذا يعني أن البنية الديمغرافية لليابان ستتحول تحولا كبيرا في غضون سنوات قليلة فقط — خاصة عندما يصل المواليد إلى سن التقاعد ويصبحون مؤهلين للحصول على المعاشات التقاعدية العامة ومزايا الرعاية الصحية.
- اليابان تتصدر العالم من حيث متوسط العمر المتوقع؛ إذ تجاوزت جميع اقتصادات مجموعة العشرين منذ عام ١٩٧٨. فامتداد متوسط العمر المتوقع، مقترنا بانخفاض الخصوبة، يقوي الشعور بالتغير الديمغرافي في اليابان ويتجلى في حدوث زيادة مطردة في نسبة الإعالة (عدد المتقاعدين مقارنة بالسكان في سن العمل).
- تدفقات الهجرة أصغر من أن تحدث أي أثر على الشيخوخة وتقلص عدد السكان. فاليابان، مقارنة باقتصادات مجموعة السبعة الأخرى، تعتبر استثناء واضحا من حيث حجم استعانتها المحدود للغاية بالعمالة المستوردة. فالعمالة الأجنبية في اليابان لم تمثل سوى ٢,٢٪ تقريبا من القوة العاملة الكلية في عام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ١٧,٤٪ في الولايات المتحدة و١٧٪ في المملكة المتحدة.

بين السن والإنتاجية، حيث تكون الإنتاجية عند أدنى مستوياتها في مرحلتي بداية ونهاية الحياة المهنية. ثانيا، من المرجح أن تؤدي الشيخوخة إلى زيادة الطلب النسبي على الخدمات (كالرعاية الصحية)، مما يتسبب في حدوث تحول قطاعي نحو قطاع الخدمات — الأكثر كثافة في استخدام العمالة — والأقل إنتاجية. ثالثا، يمكن أن يؤثر حجم السكان أو كثافتهم أيضا على الإنتاجية (أي ازدياد الإنتاجية مع زيادة حجم وكثافة السكان في سن العمل).

وتشير زيادة عدد المسنين وانخفاض عدد السكان — وهو ما يعني عددا أكبر نسبيا من المتقاعدين، وقوة

ونظرا لما للعوامل الديمغرافية من أثر واضح ومتسارع، فإن اليابان هي حقل التجارب عن «اقتصاديات الانكماش» — أي المختبر الذي بدأت بلدان أخرى تستخلص منه الدروس. وقد ركز عمل صندوق النقد الدولي المتعلق بالاقتصاد الياباني تركيزا شديدا على العوامل الديمغرافية في السنوات الأخيرة — بما يعكس الجدل الحاد الدائر داخل اليابان بشأن أفضل طريقة للاستجابة للضغوط الناجمة عن سرعة شيخوخة السكان وتقلص عددهم. ورغم أن تجربة كل بلد ستكون مختلفة — وتستلزم حولا مختلفة — فمن الممكن التعرف على جانب من أهم الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية من تجربة اليابان في الفترة الأخيرة.

اختفاء العمالة

أولا، قد تؤثر شيخوخة السكان وتناقص عددهم تأثيرا مباشرا على القوة العاملة وأسواق العمل في أي بلد — لا سيما من حيث حجم السكان في سن العمل. وقد ظل التغير الديمغرافي بمثابة إحدى القوى المحركة لسوق العمل في اليابان منذ عقود عديدة. وفي الفترة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ وصلت القوة العاملة المحتملة في اليابان — الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاما كنسبة من إجمالي عدد السكان — إلى ذروتها بنسبة أقل قليلا من ٧٠٪. غير أنها سرعان ما انخفضت لتصل إلى أعلى قليلا من ٥٩٪، وهو أدنى مستوى بين بلدان مجموعة السبعة وأقل بكثير من المستويات المشاهدة في منتصف خمسينات القرن الماضي. وفي ضوء انخفاض معدلي الخصوبة والوفيات في الوقت الراهن، من المتوقع استمرار تراجع هذه النسبة على المدى المتوسط. ومع ضعف تدفق العمالة الأجنبية، فإن هذا يعني عدم كفاية العمالة اللازمة للحفاظ على مستويات النشاط الاقتصادي الحالية. غير أن مثل هذه النظرة الخطية للمستقبل تعبر عن وضع أسوأ حالا مما يتضح من تجربة اليابان. فاستمرار الطلب على العمالة في اليابان حفز عددا أكبر من النساء وكبار السن (ممن هم خارج الفئة العمرية التقليدية من ١٥ إلى ٦٤ عاما) على الانضمام إلى القوة العاملة. وستكون الأتمتة والذكاء الاصطناعي والروبوتات (بما في ذلك تكنولوجيا زيادة إنتاجية العامل) عوامل بالغة الأهمية أيضا في استجابة اليابان لمظاهر «اقتصاديات الانكماش».

ولتقدم السكان في العمر وانخفاض عددهم أيضا انعكاسات على الإنتاجية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وتشير بحوث الصندوق إلى أن اليابان مثال جيد في هذا الشأن (دراسة 2016 Westelius and Liu). أولا، العمالة الأكبر سنا قادرة على تحقيق مستويات إنتاجية أعلى بسبب تراكم الخبرة العملية لديهم، بينما يتمتع العمال الأصغر سنا بصحة أفضل، وسرعة معالجة التغيرات التكنولوجية السريعة والقدرة على التكيف معها. وقدرا أكبر من ريادة الأعمال، مما يؤدي إلى مزيد من الابتكار. وتشير هاتان القوتان المتضادتان إلى وجود علاقة على شكل حرف «U» معكوسة

استمرار الطلب على العمالة حفز عددا أكبر من النساء وكبار السن على الانضمام إلى القوة العاملة.

في الدخل بين الشباب والكبار مصدر قلق في اليابان، خاصة مع تزايد انخفاض نسبة السكان المطالبة بتحمل تكاليف تمويل تحويلات الضمان الاجتماعي المتزايدة. وتعد الأجيال الأكبر سنا التي تستفيد أكثر من غيرها من إعادة التوزيع المالي (عن طريق الضرائب والتحويلات) أغنى بكثير من الأجيال الشابة. ويلاحظ أن معدل فقر الثروة منخفض كثيرا في الأجيال الأكبر سنا، كما أن نسبة ثروة الفئة الأكبر سنا إلى الفئة الأصغر سنا مرتفعة نسبيا في اليابان مقارنة بألمانيا وإيطاليا، وإن كانت أقل من النسبة المسجلة في الولايات المتحدة. وبالتالي، تشير الأدلة إلى عدم المساواة الكبير في الثروة بين الأجيال. والثروة النسبية للأجيال الأكبر سنا في اليابان تبعث على الشك في آلية إعادة التوزيع المالي المعمول بها والتي تهدف إلى خفض عدم المساواة في الدخل بالنسبة للمسنين عن طريق معاشات التقاعد بشكل رئيسي. وتتناول حاليا دوائر السياسات الاقتصادية في طوكيو مناقشة هذه الجوانب وغيرها من جوانب الضمان الاجتماعي العام.

فعالية السياسة النقدية

قد يفرض التغيير الديمغرافي ضغوطا على الحيز المتاح للسياسة النقدية في بلد ما بخفض سعر الفائدة الطبيعي، أي سعر الفائدة الذي يدعم اقتصاد البلد في حالة العمالة الكاملة والحد الأقصى من الناتج مع الحفاظ على تضخم ثابت. ويمثل هذا الأثر الخافض مشكلة على وجه الخصوص للسياسة النقدية في البلدان التي تعاني بالفعل من «الانخفاض المطول» في أسعار الفائدة وديناميكيات التضخم، وقد ينعكس على فعالية السياسة النقدية. ومرة أخرى تعد اليابان مثالا جيدا على ذلك. فقد خلصت دراسات الصندوق في هذا المجال إلى أن التغيير الديمغرافي في اليابان كان له أثر سلبي كبير على سعر الفائدة الطبيعي في السنوات الأخيرة (على سبيل المثال، دراسة Han 2019). وتشير نتائج هذه الدراسات أيضا إلى أن سعر الفائدة الطبيعي في اليابان انخفض بالفعل ووصل إلى أرقام سالبة، مما يبرز الحاجة إلى المضي قدما بالإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الممكن ورفع سعر الفائدة الطبيعي. وبينما يتوقع زيادة التراجع في نمو السكان في سن العمل بحلول عام ٢٠٤٠، من المرجح أن يزيد الأثر الديمغرافي السلبي على سعر الفائدة الطبيعي في اليابان، مما قد يحد أكثر من دور السياسة النقدية في إنعاش الاقتصاد. وتبرز هذه النتائج أهمية تعزيز النمو الممكن عن طريق، مثلا، تعجيل إصلاحات سوق العمل والإصلاحات

عاملة أصغر، وانكماش قاعدة ضريبة دخل العمل — إلى صعوبة تمويل نظم الضمان الاجتماعي. ومع تقدم السكان في السن، يزيد بطبيعة الحال الإنفاق العام على الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل والمعاشات التقاعدية. ولكن في سياق اقتصاديات الانكماش، حيث تتراجع القوة العاملة النشطة التي تدفع الضرائب، قد يكون من الصعب تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام. والتحديات جسيمة بالنسبة لليابان على وجه الخصوص؛ فالسكان من جيل طفرة المواليد سيتجاوزون سن الخامسة والسبعين في غضون ثلاث سنوات (بدءا من عام ٢٠٢٢ وانتهاء في عام ٢٠٢٥)، والدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بلغ بالفعل أعلى مستوى في العالم.

ويعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمان الاجتماعي مع الحفاظ على وضع مالي قابل للاستمرار وتحقيق العدالة بين الأجيال مهمة شائكة بالنسبة للسلطات اليابانية، وسيطلب على الأرجح إجراء تعديلات كبيرة في إطار المنافع الاجتماعية وهيكل تمويله. وقد بحثت دراسات الصندوق المتعلقة باليابان الخيارات الممكنة على مستوى السياسات.

ومن الخيارات المتعلقة بالتمويل، نجد أن إجراء تعديلات مستمرة وتدرجية على ضريبة الاستهلاك يأتي على قمة التدابير المحتملة الأخرى لتمويل تكلفة الشيخوخة، بما في ذلك زيادة اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتأجيل الضبط المالي (مع ما ينطوي عليه ضمنا طول فترة التمويل بالديون)، وزيادة نصيب المؤمن في تكاليف الرعاية الصحية. ومقارنة بهذه الخيارات، فإن زيادات ضريبة الاستهلاك — التي تسري على جميع الفئات العمرية — لها آثار سلبية أقل على إجمالي الناتج المحلي والرفاهية على المدى الطويل، وفقا لإحدى دراسات الصندوق (دراسة Mc-Grattan, Miyachi, and Peralta-Alva 2018). وتشير هذه الدراسة أيضا إلى أن تأجيل التعديل من خلال التمويل بالديون يؤدي إلى مزاحمة كبيرة لاستثمار القطاع الخاص — بنسبة تصل إلى ٨٪ — مع ما لذلك من انعكاسات ضارة على إجمالي الناتج المحلي والرفاهية على المدى الطويل. وأخيرا، فإن الزيادة الموحدة في نصيب المؤمن في تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة لكبار السن — التي قد تنطوي على تحويل جزء من تكاليف الشيخوخة إلى الأجيال الحالية — ستكون لها انعكاسات تراجعية.

وقد تؤدي الاتجاهات الديمغرافية أيضا إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل بين الأجيال. ويعد تزايد عدم المساواة

- الهيكلية الأخرى — بما في ذلك سياسات الهجرة الأكثر فعالية — لتعويض الأثر الديمغرافي السلبي المتزايد على سعر الفائدة الطبيعي.
- وترتبط المعضلة التي تشكلها اقتصاديات الانكماش في السياسة النقدية ارتباطاً وثيقاً بأثر شيخوخة السكان وتقلص عددهم على القطاع المالي، وتحديدًا بكيفية تأثير هذه القوى على دور الوساطة المالية الذي تمارسه البنوك. ونظراً لأنه من المرجح أن تؤثر الاتجاهات الديمغرافية على سلوك الادخار والاستثمار، فقد يكون لها انعكاسات كبيرة على العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض.
- وتشكل الاتجاهات الديمغرافية المعاكسة في اليابان تحدياً لجميع المؤسسات المالية اليابانية، لا سيما الشركات المالية الإقليمية. ونظراً لاعتماد البنوك الإقليمية اليابانية على أنشطة تلقي الودائع والإقراض المحلية فإنها تتسم بالحساسية إزاء التغيرات في البيئة المحلية. وربما يكون تقلص عدد السكان والشيخوخة على مستوى المحافظات أكبر تحديين في هذا الصدد، ولا سيما بالنسبة للبنوك الإقليمية في المحافظات الريفية. وحتى المحافظات الحضرية يتوقع أن تشهد تراجعاً في عدد السكان وزيادة في الشيخوخة بدرجة كبيرة ومفاجئة. وأهم من ذلك أنه في حين جاءت التحولات في التوزيع العمري والنمو السكاني في السابق لتوازن أثر بعضها البعض، فمن المرجح أن يتغير هذا الوضع على مدى العقد المقبل، مما قد ينشئ منحدرًا ديمغرافيًا.
- وما لم تجد البنوك الإقليمية في اليابان مصادر واستخدامات بديلة للأموال، فإن تقلص عدد السكان سيؤدي بالضرورة إلى تقليص الميزانيات العمومية وانخفاض نسب القروض إلى الودائع. وسيستمر هذا بدوره في وضع ضغوط خافضة على مستويات الربحية المنخفضة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يتسارع اتجاه البنوك الإقليمية في المستقبل القريب نحو التحول إلى نموذج مصرفي أكثر توجهاً نحو الأوراق المالية وقائم على الرسوم.
- ضرورة وضع رؤية طويلة الأجل بشأن الموارد العامة تراعي أثر وتكلفة شيخوخة السكان وتقلص القوة العاملة بصورة تامة. وإجراء التعديلات مبكراً، لا سيما في المجالات الحساسة مثل معاشات التقاعد العامة والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل، هو مطلب بالغ الأهمية.
- الأثر السلبي المحتمل لاقتصاديات الانكماش على الإنتاجية والنمو يبرز الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي والابتكار. وتعد مرونة سوق العمل واستراتيجيات ضمان نمو الإنتاجية المرتفع (بما في ذلك استخدام الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي) مطلباً أساسياً، إلى جانب وضع رؤية أكثر مرونة فيما يتعلق بالشيخوخة والتقاعد (دراسة Colacelli and FernandezCorugedo 2018).
- قد تتزايد صعوبة الحفاظ على العدالة بين الأجيال في ظل اتباع منهج «المسار المعتاد» — وما لذلك من انعكاسات كبيرة على برامج الضمان الاجتماعي والتحويلات العامة.
- قد يلحق الضعف بالسياسة النقدية نتيجة تأثير العوامل الديمغرافية — مما يحد من دورها المحتمل في تيسير سلاسة التكيف مع تقلبات الدورة الاقتصادية أو الاستجابة للصدمات — الأمر الذي يلقي بجانب أكبر من العبء على سياسة المالية العامة والإصلاح الهيكلي.
- ضرورة دمج احتمالات وجود جيوب من عدم الاستقرار في القطاع المالي ضمن عمليات الإشراف والرقابة نظراً لأن الاتجاهات الديمغرافية تفرض تغيرات كبيرة على بيئة الأعمال فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. [FD](#)

جي هي هونغ اقتصادية، وتود شنايدر رئيس شعبة بإدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى كتاب سيصدر قريباً عن الصندوق بعنوان Economic Policies for Japan's Aging and Shrinking Population ، قام بتحريره جول كاشين وتود شنايدر.

المراجع:

- Colacelli, Mariana and Emilio Fernandez-Corugedo, 2018, "Macroeconomic Effects of Japan's Demographics: Can Structural Reforms Reverse Them?" IMF Working Paper 18/248, Washington D.C.: International Monetary Fund.
- Han, F. 2019. "Demographics and the Natural Rate of Interest in Japan." IMF Working Paper 19/31, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund, 2020a, Japan: Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report 20/39, Washington, DC: International Monetary Fund.
- International Monetary Fund, 2020b, Japan: Selected Issues, IMF Country Report 20/40, Washington D.C.: International Monetary Fund.
- McGrattan, E., K. Miyachi, and A. Peralta-Alva. 2018. "On Financing Retirement, Health, and Long-Term Care in Japan." IMF Working Paper 18/249, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Westelius, N., and Y. Liu. 2016. "The Impact of Demographics on Productivity and Inflation in Japan." IMF Working Paper 16/237, International Monetary Fund, Washington, DC.

مختبر السياسات في العالم

ومن شأن الفروق بين البلدان من حيث الأوضاع المبدئية وهيكل التحولات الديمغرافية أن تؤثر على حجم وسرعة التكيف الضروريين لكي تتمكن البلدان من الحفاظ على النتائج الاقتصادية الإيجابية في مواجهة شيخوخة السكان وتقلص عددهم. وفي هذا الشأن، فإن اليابان — التي يذهب البعض إلى أنها الأطول باعاً بين بلدان مجموعة العشرين في مواجهتها لمظاهر اقتصاديات الانكماش — هي بالفعل مختبر العالم على صعيد السياسات. وقد تكون الحلول على مستوى السياسات التي تم التوصل إليها هناك قابلة للتطبيق على نطاق أوسع، خاصة وأن البلدان المتقدمة الأخرى والمؤثرة على النظام المالي تواجه نفس الاتجاهات الديمغرافية. ورغم أن الدواء الأمثل لا بد أن يكون ملائماً تماماً للمريض، فإن بعض التوصيات المشتركة على مستوى السياسات تصلح (دراسات IMF 2020a و IMF 2020b):